

# وزارة «الرياح» تعد مشروع إحداث لجنة وطنية لتسهيل النقل الجوي

سلطات المطار ومشغلي الطائرات ومصالح الأمن والهجرة والمصالح الصحية ومصالح الجمارك وشركات المناولة الأرضية.

وينص المشروع على ضرورة تنسيق هذه اللجنة مع اللجنة الوطنية لأمن المطارات المحدثة في 1999، على أن تتألف اللجنة الوطنية لتسهيل النقل الجوي من ممثل الملاحه الجوية رئيسا، بالإضافة إلى ممثلين عن كل من وزارة الداخلية والشؤون الخارجية والعدل والصحة والسياحة، والمديرية العامة للأمن الوطني، والدرك الملكي.

وتضم اللجنة المقترحة كذلك ممثل عن كل من المكتب الوطني للمطارات، وإدارة الجمارك والقوات الجوية الملكية، والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، ومديرية الملاحه الجوية المدنية المكلفة بأمن الطيران المدني، ومديرية النقل الجوي، والشركة الوطنية للنقل الجوي للخطوط الملكية الجوية.

أعدت وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك مشروع مرسوم يقضي بإحداث لجنة وطنية ولجان محلية لتسهيل النقل الجوي بكل مطارات المغرب، وذلك استجابة لما قالت المذكرة التقديمية للمشروع إنه يأتي استجابة للتطور الذي يعرفه التنظيم الدولي في ميدان التسهيلات وضمان أفضل تنسيق بين مختلف القطاعات المعنية بتسهيلات النقل.

وينص المشروع في مادته الأولى بإحداث اللجنة الوطنية لدى وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك، لتناط بها مهام المصادقة على البرنامج الوطني لتسهيل النقل الجوي المقترح من طرف الوزارة، ودراسة القضايا المتعلقة بتسهيل النقل الجوي والطيران العام والعمل الجوي.

ويسند المشروع للجنة مهام دراسة وتتبع تطبيق القواعد القياسية وتوصيات منظمة الطيران المدني الدولي، وتقديم اقتراحات وتوصيات إلى الإدارات المكلفة والمعنية بتدبير تسهيل النقل الجوي، ولاسيما